

الإعلام هدف ثابت تصوّب عليه الميليشيات في العراق

هجمات منسقة تستهدف قنوات تلفزيونية لمنع تغطية الاحتجاجات



على مدار الأيام القليلة الماضية، تعرضت مكاتب عدة قنوات تلفزيونية عراقية وعربية إلى هجمات من قبل مسلحين مجهولين في بغداد، حيث عمد المهاجمون إلى الاعتداء بالضرب على العاملين فيها وكسر معداتهم الصحافية.

بغداد - استنكر مركز "ميترو" العراقي للدفاع عن حقوق الصحافيين (مستقل)، الأحد، استهداف مسلحين مجهولين لمكاتب وسائل إعلام على مدار اليومين الماضيين في هجمات يبدو أنها كانت منسقة للحيلولة دون تغطيتها للاحتجاجات المناهضة للحكومة. وقال مصدر أمني عراقي، السبت، إن مكاتب 3 قنوات تلفزيونية في العاصمة بغداد تعرضت لهجمات منسقة على مدى يومين من قبل مسلحين يُعتقد أنهم ينتمون إلى فصائل مسلح مقرب من إيران على خلفية تغطيتها للاحتجاجات المناهضة للحكومة.

وبالفعل تم توفير الحماية لمدة قصيرة، لكن ضغط المظاهرات أجبر فرق الحماية على الانسحاب والمغادرة.

وفي تفاصيل أخرى، وصف المراسل ملتمس "ما يقرب من 10، يرتدون أزياء سوداء اللون، اقتحموا المدخل الرئيسي، وقاموا بالاعتداء على المتواجدين في مكتب القناة، وضربوا الموظفين بالأسلحة، ثم قاموا بتعطيم المعدات والأجهزة المحمولة.

وأضاف المراسل أن المسلحين أوهموا العاملين بانهم قاموا بإعدامات وهمية، وكانوا يتحدثون باللهجة العراقية العادية، ثم خرجوا من المكتب إلى مكان مجهول، كما أكد وقوع إصابات بين الزملاء أثناء الهجوم.

وأكد المراسل إلى أن عناصر من الشرطة الاتحادية امتنعت عن تقديم المساعدة لفريق القناة خلال الهجوم. كما تعرضت قناة الأهرام في مدينة الناصرية جنوب بغداد لهجمات، جرى خلالها تدمير وإحراق معداتها.

وذكر المصدر أنه "يُعتقد أن مسلحين من حركة النجباء يقفون وراء هذه الهجمات للحيلولة دون تغطية الاحتجاجات".

وحركة النجباء هي فصائل مسلح مقرب من إيران، يتزعمه أكرم الكعبي، ويعد أحد فصائل "الحشد الشعبي". وأضاف المصدر ذاته أن تهديدات أخرى عبر الهاتف تلقاها العاملون في قناة "الحرة عراق" ورايو "سوا" والمولدين من الولايات المتحدة، إضافة إلى مكتب "التلفزيون العربي".

ولفت إلى أن الجهات التي تقف وراء التهديدات غير معروفة حتى الآن لدى قوات الأمن. والأحد، تعرضت قناة الفرات الفضائية العراقية التابعة لتيار الحكمة الوطني بزعامة عمار الحكيم إلى هجوم

الحكومة العراقية تريد حجب المعلومات عن المواطنين، وهذا دليل على العنف الممارس ضد المتظاهرين

وأوضح المصدر أن "الهجمات المنسقة طالت، السبت، مكاتب قناة العربية و NRT (ان آر تي) المملوكة لرئيس حزب حراك الجبل الجديد (كردى) شاسوار عبدالوحد، الواقعين في منطقة الكرادة وسط بغداد؛ حيث الحق مسلحون أضراراً مادية بممتلكات الكتبتين".

وأشار إلى أن هذين الهجومين باتيان بعد يوم واحد من هجوم مماثل على مقر "قناة دجلة" الفضائية (خاصة في منطقة الكرادة أيضاً، وإضرار النيران بالمقر بشكل كامل، ما تسبب بتوقف البث. وقال مراسل قناة "العربية"، في العاصمة العراقية، إن "الكتتب كان قد تلقى تهديدات في الأيام الماضية، إلى أن تواصل القائلون بالمكتب مع الجهات الأمنية لتوفير الحماية اللازمة لهم.

الحقيقة طرق كثيرة

الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الصحافيين للكشف عن الممارسات الوحشية ضد المدنيين وحرية الصحافة والرأي في العراق". ويشهد العراق احتجاجات عنيفة منذ الثلاثاء، بدأت من بغداد للمطالبة بتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل ومحاربة الفساد، قبل أن تمتد إلى محافظات في الجنوب ذات كثافة شيعية.

يذكر أن ممارسة الميليشيات لضغوط وتهديدات بحق الصحافيين ليس جديداً فهو الأمر العادي للتأثير على تغطيتهم للاحتجاجات وقضايا الفساد. القائمة المكونة من 180 دولة، مؤشر حرية الصحافة لعام 2019، التي تصدرها منظمة "مراسلون بلا حدود".

تستهدف القنوات (الإعلامية) الناقلة للحقيقة، فالحكومة تريد حجب المعلومات عن المواطنين وكذلك الحصيلة الدقيقة للضحايا وما يدور في المستشفيات، وهذا دليل على العنف الممارس ضد المتظاهرين".

وتابع "نحن ندين هذه السلوكيات، ونطالب بفتح القنوات المغلقة لإتاحة المعلومة للمواطنين، وحتى لو تم غلق القنوات فإن هذا السلوك عقيم لأن شبكات التواصل كغاية بالكشف عن الحقيقة".

وبشأن هوية المسلحين الذين يستهدفون مكاتب وسائل الإعلام، قال "غريب" "حتى لو لم تكن قوات حكومية فإنها مدفوعة من الحكومة لممارسة العنف بقرار حكومي غير رسمي".

وأشار إلى أن "مركز ميترو على تواصل مع الأمم المتحدة والمنظمات

وكتب الصحافي علي وجيه "لم يبق إعلامي يغطي المظاهرات إلا وضويق أو هوجم، قناة أو أفراداً أو مراسلين".

وقال مؤيد اللامي، نقيب الصحافيين العراقيين، "إننا نعمل على توفير حماية كاملة لجميع المؤسسات الإعلامية العاملة في بغداد"، وإنه لن يسمح لأي جهة بالاعتداء على أي صحافي أو مؤسسة إعلامية في العراق.

من جانبه، قال مدير مركز "ميترو" رحمن غريب، في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية، "تتابع الأوضاع الأخيرة في بغداد والمحافظات الأخرى التي تشهد مظاهرات متواصلة، والعنف الممارس من قبل القوات الأمنية الحكومية والقوات غير المنضبطة وغير المعروفة التي تمارس العنف ضد المدنيين والصحافيين". وأوضح أن "هنالك حملة

صاروخية مجهول، بعد أن ركبت موجة المظاهرات. ورجح مراقبون أن الهجوم مفتعل من أصحاب القناة أنفسهم خاصة أن عمار الحكيم هو أحد أبرز أعمدة الفساد في العراق.

وذكر بيان صدر عن القناة أن "مكتب قناة الفرات وسط بغداد تعرض إلى هجوم صاروخي من قبل جهات مجهولة، ما أدى إلى إصابة أحد العاملين بجروح". وسيطرت قوات حكومية مدعومة بعناصر من الميليشيات على جميع مكاتب المحطات الفضائية وأغلقت بعضها وهددوا البعض الآخر. ووصف مراسل صحافي يعمل في بغداد في تصريح لـ "العرب" الوضع بالمرزق، مؤكداً أن الإعلام برمته سقط "بالضربة القاضية" وأصيب غالبية الصحافيين والمراسلين بالرعب.

الإعلام التقليدي التونسي حبيس نموذج اقتصادي مفلس

في التجربة التونسية التي اقتضت على وسائل إعلام عمومية. ويتمثل الخطر في أنه سيكون من سلطة تلك المؤسسات الإعلامية قول موقعاً ما أو مؤسسة إعلامية ما لا تتحرى أخبارها أو إنها تنشر أخباراً زائفة.

وسيقود هذا الأمر إلى إعطاء مصداقية لتلك المؤسسات العمومية لدى المتلقين على حساب المؤسسات الأخرى، مما قد يعيد إلى الأذهان سيطرتها على المشهد كما كان الأمر سابقاً. ومنها أن تتقلب الأمور عليها، إذ أثبتت دراسات أن تكذيب الأخبار المضللة يصبح في أذهان كثيرين مدعاة إلى تصديقها إذا لم تكن المؤسسات المكذبة تحظى بثقة كبيرة لدى الجمهور.

أفة الأخبار المضللة التي تصبح كالتصاوغ في الانتخابات والأعمال الإرهابية لا تعصم أحداً من سوموها

ومنها طرق العمل. ففي فرنسا مثلاً أثارَت طريقة العمل، المتمثلة في اعتبار الخبر صادقاً إذا تداوله ثلاثة ناشرين، تملماً لدى الناشرين الذين رأوا فيه إحداهن طبقتين من الناشرين، طبقة تحكم وأخرى تنفذ. كما أثار جدلاً للقول إن بعض وسائل الإعلام المصادقة على الأخبار نشرت، خطأ، أخباراً كاذبة وألا شيء يضمن أن النشر الثلاثي حصن طاماً أن وسائل الإعلام تنقل عن بعضها دون تحقق أحياناً.

هي تجربة محفوفة بالمشكلات إذ لم تنفتح على وسائل الإعلام الخاصة غير أن مشكلاتها أهون من سموم الأخبار المضللة، تجربة أهم ما فيها دخول وسائل الإعلام التونسية مرحلة التعامل الأفقي المتمثلة في تنوعها وتعديتها، غير قائمة

على عشرات الآلاف من الوثائق على اختلافها. ولا شيء يعطل اعتماد أسلوب العمل نفسه بين خمس مؤسسات أو ست أو أكثر للاستقصاء في مواضيع معقدة ومهمة يستفيد منها الجميع باعتقاد العمل الأفقي.

لا مفر اليوم من أن يفكر المعنويون بوسائل الإعلام التونسية في ذلك الاتجاه لمجاهاة نقص الكفاءات البشرية في غرف تحريرها وللضغط على التكليف، بغير الطرد وبخس الأجر، في سياق أزمات مالية خانقة لإنتاج مضمين بالتعامل مع مقتضيات الإنتاج والنشر الأفقيين على الشبكات. وهي في حاجة إلى ذلك للمقاومة الأخبار المضللة التي تعج بها الشبكات وهو جهد لا تقدر عليه أي مؤسسة منفردة.

إن أفة الأخبار المضللة التي تصبغ كالتصاوغ انتشاراً وفتكا في ظروف حرجة مثل الانتخابات والأعمال الإرهابية لا تعصم أحداً من سمومها. وإن لم ندرك وسائل الإعلام التونسية بعد ضرورة الانفتاح على العمل الأفقي عموماً فإنها أدركته لمقاومة الأخبار المضللة كما هو معمول به في عدد من البلدان. فقد قررت وسائل الإعلام العمومية مؤخراً إطلاق منصة خاصة بتفنيذ الأخبار المضللة على الشبكات بتمول من الاتحاد الأوروبي.

وقد سبقت إلى ذلك مؤسسات أوروبية، بالتعاون مع فيسبوك وغوغل، لإنشاء تجمعات لذلك الغرض في 2017 إبان الانتخابات الأميركية والفرنسية التي طالتهما سموم التزييف. ومن أشهر تلك التجارب التعاقد منذ فيفري 2017 بين فيسبوك من ناحية وثماني مؤسسات فرنسية من المطبوع والمسومع ومن الخاص والعمومي من ناحية أخرى.

لم تفشل تلك التجربة إجمالاً في مقاومة الأخبار المضللة غير أنه يُخشى تعثر التجربة التونسية لأسباب متعددة منها: أن شروط نجاح التجربة الفرنسية، المتمثلة في تنوعها وتعديتها، غير قائمة

آخر للبحث عن المعلومات والأخبار، وهي طريقة تستهوي الشباب خاصة. وقد يقع هؤلاء على مواد جيدة كما يقعون فريسة مواد مضللة يتفاسمونها على صفحاتهم. وهناك سبل للتفاهم مالياً مع منتجي المضمين في إسناد فرق التحرير لتطوير الإنتاج الصحافي.

كما يمكن اللجوء إلى طرق أخرى في اتجاه الانفتاح أفقياً على مصادر الأخبار، كما تفعل الغارديان البريطانية وميديايرت الفرنسية، تتمثل في التعاون مع القراء والمستخدمين بإنشاء قسم لما يسمى بالمساهمين المواطنين الذين يقدمون شهادات واقتراحات لتجويد المضمين وإنذارات لما يمكن أن يكون مواء إخبارية. هناك الآلاف من المساهمين في ميديايرت وفي الغارديان اللذين تخصصان قسماً لذلك فيه عشرة صحافيين ورئيس تحرير.

يذكر لنا "وثائق بنما" عام 2016 والرجات التي أحدثتها في بلدان كثيرة منها تونس، غير أننا ننسى أنه لم يكن ذلك أن يحدث لو لم يجتمع 400 صحافي من 108 مؤسسة إعلامية للاشتغال أفقياً



تجربة محفوفة بالمشكلات

عاجزة عن إنتاج مضمين جيدة ومتنوعة ذات مصداقية يقبل الناس عليها. كما أنها ستبقى معرضة إلى ذلك السبل من الأخبار المضللة التي يصعب على مؤسسة منفردة التصدي لها أو تفنيدها. وفي انتظار أن تراجع الدولة سياسة إسناد الصحف المطبوعة، قاطرة الإعلام الجيد الضروري للديمقراطية، هناك سبل على وسائل الإعلام التقليدية طرقها لتكون في مضمينها قيمة إعلامية مضافة.

هناك الانفتاح على المحيط غير الصحافي الذي يجمع عدداً كبيراً من منجحي المضمين من غير الصحافيين الذين تقلص عددهم في المؤسسات الإعلامية بل إنه لم يبلغ يوماً، إلا في المؤسسات العمومية، المستوى المطلوب، عدداً، لتأمين مضمين جيدة. يمكن الاستعانة بالختصين في البيانات والبرمجين والإحصائيين والخبراء... للإسهام في إنتاج المضمين بالتعاون مع الصحافيين.

وفي اللجوء إلى ذلك اقتحام مجال البحث عن الأخبار أفقياً ومحاكاة ما يفعله المستخدمون المنتقلون أفقياً من رابط إلى

لم يمر يوم على الحملة الانتخابية التشريعية التونسية دون أن ينشر المستخدمون على الشبكات الاجتماعية استطلاعات رأي متضاربة. فتارة يظهر بعضها حزب قلب تونس في المقدمة وطورا حزب النهضة ولا أحد سوى صانعيها، مهينين أو مزورين، يعلم حقيقتها. إنه وضع أسوأ مما أراده المشرفون على الإعلام والانتخابات حين منعوا نشر الاستطلاعات على امتداد الفترة الانتخابية.

إن مجتمعاً يستقي معظم أفرادها معظم أخبارهم من غير الوسائل الإعلامية التقليدية مجتمع غير يعق تعامله مع استهلاك الأخبار ومع تلك الوسائل التي ينبغي لها أن تغفر وأن تتأقلم، وإلا فهو مقضي عليها. فهناك أزمة منوال اقتصادي تعاني من تهالكه تلك الوسائل غير أن هناك طرقاً أخرى لمواجهة تعثرها منها: الانفتاح على أساليب عمل جديدة.

يعلم الجميع أن من أسباب تردي أداء وسائل الإعلام في تونس وضعها المالي القاتم على الإعلانات في سوق منسحرة. وأصبح واضحاً في بلدان العالم كله أن ذلك المصالح الاقتصادي لا يمكن من الموازنة بين عائدات إعلامية ضئيلة والحاجة إلى إنتاج مضمين جيدة ومتنوعة لكنها مكلفة. أغلقت صحف كثيرة وتحولت أخرى إلى الصيغة الإلكترونية دون جدوى. لقد فقدت التلفزيونات الأميركية 40 بالمئة من صحافيتها بين 2001 و 2018.

وعمدت مؤسسات إعلامية أخرى قليلة، أشهرها ميديايرت الفرنسية، إلى أن تكون مضمينها كلها مدفوعة الثمن ونجحت. وهناك أخرى كثيرة جعلت بعض مضمينها مدفوعة الثمن ونجحت إلى حد، غير أن الأمر لن ينجح إن جُرب في تونس، لسببين؛ قلة عدد قراء المطبوع والإلكتروني وأوضاع الناس المالية المتدنية. لقد تعود الناس، والحال الإنترنت، على المضمين المجانية، والحال أن بعضهم كان يدفع لقراءة الصحف. وستبقى وسائل الإعلام التونسية حبيسة ذلك المنوال الاقتصادي المفلس،

بملازمة وضع المتفرج. كان المنطلق توينية نُشرت على تويتر يوم 2 أكتوبر تناقلها بعضهم على فيسبوك فانتشرت كالنار في الهشيم، ثم أخذتها وسائل الإعلام التقليدية من كتب وإذاعي وتلفزيوني "عالماتها" بالنقل تشكيكاً أو تأكيداً دون سواهما. وكذلك يحدث في شأن الأخبار المزيفة أو المضللة عندما تجد وسائل الإعلام التقليدية نفسها أمام أمرين، إما نشرها، واقعة في الفخ، وإما الإعراض عنها ريباً. والوضعان مؤلمان، إذ لا يلبق بمؤسسات إعلامية نشر ما يُداول على الشبكات الاجتماعية ولا الصمت عنها حتى يذهب في ظن المستخدمين أنها وقائع صادقة طالما لم يكن بها أحد. وليس انتشار الأخبار المضللة على الشبكات، مثل الاستطلاعات الخاصة بالحملة الانتخابية، من جرم المستخدمين وحدهم بل من تقاسم الوسائل الإعلامية التقليدية عدناً بملازمة وضع المتفرج.



محمد شلبي باحث تونسي في الإعلام